

معييار المحاسبة المصرية رقم (5)

IAS 8

السياسات المحاسبية

والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاحطاء



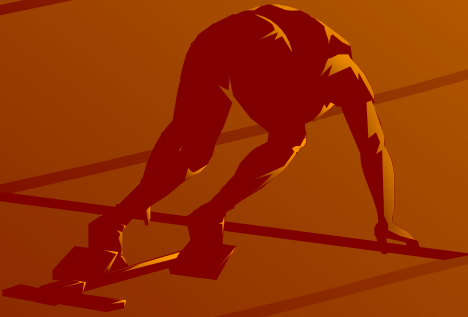
# هدف المعيار

➤ تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء

➤ دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة في القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية مع القوائم المالية للفترات الزمنية المختلفة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

## السياسات المحاسبية

هى المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية



## التغيير فى التقدير المحاسبى

✦ هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو إلتزام مثال ذلك تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات. وينشأ كذلك من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء .



## الأهمية النسبية

✦ يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجمعاً تأثير على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية.



# لماذا تحتاج الإدارة إلى تغيير السياسات المحاسبية؟

- ◆ طلب أي معيار أو تفسير هذا التغيير .
- ◆ أن يؤدي هذا التغيير إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها أو أكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة.
- ◆ في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع و تطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بأنها: مناسبة لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ◆ **يمكن الاعتماد عليها حيث أنها تجعل القوائم المالية :-**
- ◆ تعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالي والأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشأة.
- ◆ تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة هذه المعاملات وليس مجرد الشكل القانوني .
- ◆ محايدة (خالية من التحيز).
- ◆ تتسم بالحرص.
- ◆ كاملة في كافة جوانبها الهامة .



يتم التطبيق بأثر رجعي حيث تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة وعادة ما تتم التسوية على الأرباح المتحجرة.



✦ في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة المرتبطة بتغيير أى سياسة محاسبية على معلومات المقارنة عن فترة أو أكثر من الفترات التي يتم عرضها. يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للاصول والالتزامات في بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعي والتي قد تكون الفترة الحالية وتقوم المنشأة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذه الفترة.



## الافصاح

✦ إذا أجرى كيان تغييراً طواعياً في السياسات المحاسبية ينبغي أن يفصح عن:-

✦ طبيعة التغيير .

✦ سبب أو أسباب أن السياسة الجديدة توفر معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة.

✦ التعديل في الفترة الجارية وكل فترة سابقة معروضة.

✦ التعديل في أرباح السهم الواحد الأساسية والمخفضة.

✦ التعديل في الفترات السابقة للفترات المعروضة.



# الإفصاح

عندما يترتب على التطبيق المبدئي لأي معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة ويكون من المتعذر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية ، عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:-

إسم المعيار أو التفسير.

أن التغيير في السياسة المحاسبية يتم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك .

طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.

وصف للأحكام الانتقالية إن أمكن.

الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية (إن أمكن).



## المعالجة المحاسبية

يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر :

◆ في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط.

◆ أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.



تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترات المستقبلية ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية.

في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظراً لتعذر التقدير ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن هذه الحقيقة.

## المعالجة المحاسبية

تقوم المنشأة بتصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال ما يلي :

( أ ) إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ .

أو(ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة

الافتتاحية للأصول و الالتزامات وحقوق الملكية

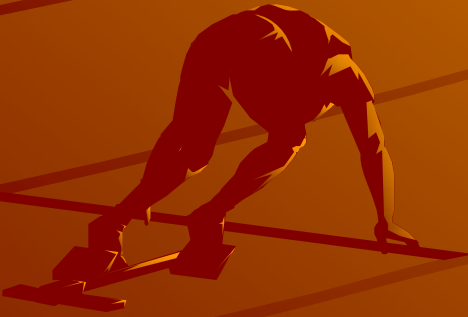


## القيود على إعادة الإثبات بأثر رجعي

✦ في حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم المنشأة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعي (قد تكون تلك الفترة هي الفترة الحالية) .



في حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم المنشأة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن .



يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من الأرباح والخسائر عن الفترة التي تم اكتشاف الخطأ فيها ، ويتم إعادة إثبات أي معلومات تم عرضها (بما في ذلك البيانات المالية التاريخية المختصرة) عن الفترات السابقة وذلك عن أبعاد فترة ممكنة .





## تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي :

( أ ) طبيعة خطأ الفترة السابقة

(ب) قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لما

يلي :

(1) كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.

(2) في حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (22) على المنشأة ، يتم

الإفصاح عن قيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسي أو المخفف في

الأرباح .



(ج) قيمة التصحيح فى بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها .

(د) وإذا كان من المتعذر الإثبات بأثر رجعى عن فترة سابقة معينة يتم الأفضاح عن الظروف التى أدت إلى وجود هذا الظرف وبيان كيفية وتوقيت تصحيح هذا الخطأ.

ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة الى تكرار هذه الأيضاحات.

